العرب
الثلاثاء 2021/08/03
السنة 44 العدد 12137

بطء عمل اللجنة الملكية في الأردن يعزز الشكوك بشأن أهدافها

الملك عبدالله الثاني يتهم أطرافا بعرقلة الإصلاحات السياسية

يثير بطء لجنة الإصلاح السياسي في الأردن تساؤلات بشأن الحدود التي يمكن أن تصل إليها هذه الإصلاحات على ضوء التجارب السابقة المخيبة للآمال. وفي وقت يراهن فيه شق من الأردنيين على مخرجات اللجنة لتجاوز حالة الغليان يرى آخرون أن اللجنة مجرد مناورة لامتصاص الغضب.

عمان - اتهم العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الاثنين، أطرافا لم يسمها بعرقلة مسار الإصلاح السياسي في المملكة، فيما تتصاعد الشكوك بشأن الأهداف الحقيقية التي تشكلت لأجلها اللجنة: هل الغاية الإصلاح فعلا أم أن اللجنة مناورة لتهدئة غضب الشارع؟

وقال العاهل الأردني خلال لقائه برئيس اللجنة سمير الرفاعي، ورؤساء ومقرري اللجان الفرعية المنبثقة عنها وأعضاء مكتبها التنفيذي إن مسيرة التحديث والتطوير مستمرة، بالرغم من محاولة البعض وضع المعيقات أمامها، دون إدراكهم أن العمل يجري بشفافية لأجل مستقبل أفضل للأردن.

وأشار إلى أن اللجنة أمامها الكثير من المهام لإنجازها، مؤكدا أهمية مواصلة عملها بشفافية ووضع المواطنين بصورة النقاشات والتوافقات العامة، حتى يعرف الجميع ما هو المطلوب للمضي قدما نحو بناء المستقبل.

ويراهن الملك عبدالله الثاني على لجنة التحديث السياسي لامتصاص غضب الشارع الأردني الذي يطالب بإصلاحات سياسية وإدارية.

سمير الرفاعي

صياغة مشاريع القوانين بالتوافق أمر غير مسبوق

وأطلق العاهل الأردني مبادرة الإصلاح السياسي في المملكة بعد أسابيع من أزمة الأمير حمزة أو ما يعرف بـ"قضية الفتنة" التي نشبت داخل الأسرة المالكة التي سارعت إلى لملمة الأزمة بإصدار حكم قضائي مستعجل على كل من رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله والشريف عبدالرحمن حسن بن زيد أحد أفراد العائلة المالكة، بتهمتي "جناية التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم بالمملكة" و"جناية القيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة".

وفشلت اللجنة إلى حد الآن في تحقيق أي تقدم في عملها بل على العكس من ذلك أثارت تصريحات بعض أعضائها ومقترحات قوانينها جدلا واسعا في الشارع الأردني، ما يضعها محل تشكيك خاصة أن مدة عملها تنتهي الخريف المقبل.

ويعوّل الكثير في الأردن على تدخل الملك عبدالله الذي كان في عطلة في الولايات المتحدة التقى خلالها الرئيس الأميركي جو بايدن وكبار المسؤولين، من أجل إحداث اختراق صلب اللجنة ودفعها باتجاه الانفتاح أكثر على المطالب الشعبية وهو ما حصل فعلا، حين حث الملك أعضاء اللجنة قائلا "اللجنة مازال أمامها الكثير لإنجازه ولابد من وضع المواطنين بصورة النقاشات والتوافقات".

وينتظر أن يقدم رئيس اللجنة سمير الرفاعي في أكتوبر المقبل نتائج مشاوراته مع القوى السياسية المختلفة في البلاد للخروج بتوصيات لإحداث الإصلاح السياسي المنشود في المؤسسة البرلمانية والقانونية في المملكة.

ومازالت التساؤلات تطرح حول إمكانية تحقيق تقدم في مخرجات اللجنة التي بدأت اجتماعاتها مؤخرا ضمن لجان فرعية تبحث قوانين الأحزاب والانتخاب وحرية التعبير.

وأعلنت اللجنة المؤلفة من 92 عضوا أنها لم تنجز شيئا في مجال التوافق على قانون انتخاب عصري.

ويمثل القانون المنتظر أحد أركان الإصلاح السياسي الذي يفترض أن ينتهي إلى تشكيل حكومات منتخبة تحد من سلطات الملك وتقوم على التمثيل الحزبي في البرلمان.

والأحد، أثار توجه لجنة الأحزاب في اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية إلى نقل المقعد المسيحي في الكرك إلى الدائرة الخامسة في العاصمة عمان، حالة من الاستياء في المحافظة.

وقال ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي إن الأردنيين المسيحيين في مدينة الكرك هم جزء أساسي من مكونات المحافظة، ويجب عدم المساس بحقوقهم.

وأشار الناشط ناصر الحباشنة عبر منشور على صفحته على الفيسبوك إلى أن "اختطاف مقعد مسيحي من الكرك ونقله للعاصمة عمان اعتمادًا على الديموغرافيا وإحصاء لعدد المسيحيين في الكرك فهذا أمر مرفوض تماما ويؤسس لما هو أخطر وطنيا".

وتابع الحباشنة أن الدخول بالأعداد والتقسيمات طائفيا وربما لاحقا إقليميا أمر مُعيب على لجنة من المفترض بأنها تسعى للتطوير والتحديث لمستقبل أردني ديمقراطي.

وتعزو اللجنة أسباب ذلك إلى أن عدد الناخبين المسيحيين في الدائرة الخامسة ضعف عددهم في محافظة الكرك وأن ذلك لا يؤثر على حصة المسيحيين في القانون.

ويهدف عمل هذه اللجنة، حسب ما هو معلن، إلى وضع إطار تشريعي يؤسس لحياة سياسية نشطة تهيئ المجال لبرلمان قائم على البرامج وليس برلمانا "صوريًا" هدفه تزكية خطوات السلطة التنفيذية. وتعهد الملك شخصيا بالوقوف على مخرجات عمل اللجنة.

وتقول أوساط سياسية أردنية إن الوتيرة التي تسير بها أعمال اللجنة تجعل من الصعب عليها الالتزام بالمهلة المحددة لعملها، أي الخريف المقبل، محذرة من أن مسار الأمور يشي بأن عمل اللجنة قد يستغرق عدة أشهر، وهذا من شأنه أن يعزز مخاوف البعض من أن يكون الأمر متعمدا رغبة في امتصاص غضب الشارع من خلال الادعاء بوجود تمش إصلاحي هو ليس موجودا في الواقع.

وقال الرفاعي خلال عرض ما توصلت إليه لجنة على العاهل الأردني إن "ما خاضته اللجنة من تجربة في النظر وإعادة صياغة مشروعي قانوني الانتخاب والأحزاب بشكل تكاملي أمر غير مسبوق".

رهان على دور أكبر للعاهل الأردني

قناة جونقلي تفرض على القاهرة تفاهمات جديدة مع الخرطوم وجوبا

القاهرة - نجحت مصر في تطوير علاقاتها مع السودان ووصلت إلى مستوى مرتفع من التعاون والتنسيق في عدد من القضايا الحيوية التي تهمّ البلدين.

وشرعت القاهرة في تعزيز علاقاتها مع دولة جنوب السودان وإيجاد تفاهمات ثلاثية مشتركة، أملا في تهيئة الأجواء لاستئناف العمل في مشروع قناة جونقلي وتعويض ما يمكن أن تخسره دولتا المصب من فقد في المياه بعد اكتمال سد النهضة الإثيوبي.

واختتم جيمس واني إيجا نائب رئيس جمهورية جنوب السودان المسؤول عن الملف الاقتصادي في بلاده، زيارة إلى القاهرة السبت الماضي حظي فيها بترحيب من كبار المسؤولين في مصر بما يؤكد الأهمية الاستراتيجية للعلاقات بين البلدين ويوحي بأن القاهرة تعول كثيرا على تطوير روابطها مع جوبا بما يتجاوز الحدود المعلنة مع دول حوض النيل.

وجاءت زيارة نائب رئيس جمهورية جنوب السودان للقاهرة بعد نحو شهر من زيارة قام بها وزير الري المصري إلى جوبا وجرى خلال الزيارتين توقيع عدد من الاتفاقيات التي تدعم التعاون الاقتصادي بين البلدين، وتعظيم الاستفادة من مشروعات المياه في محاولة لتوسيع نطاق البدائل أمام الحكومة إذا تم تنفيذ مشروع سد النهضة وإدارته وفقا لرؤية أديس أبابا التي تؤثر سلبا على مصالح مصر.

ويقول مراقبون إن لدى القاهرة طموحات في إعادة إحياء شق مشروع قناة جونقلي الواقعة في جنوب السودان لتعويض جزء من عجز المياه المتوقع بعد اكتمال سد النهضة وأن المساعدات والخبرات المقدمة لجوبا تصب جميعها في هذا الاتجاه الذي يتطلب جهدا لاستئناف العمل في قناة جونقي وتوفير الميزانية الكافية لاستكماله.

وبدأ الاتفاق بين مصر والسودان على مشروع القناة عام 1974 وتقوم فكرته على شق قناة بطول 360 كم بين مدينتي بور وملكال في جنوب السودان عندما كان جزءا من دولة السودان.

وكان المخطط أن تؤدي القناة إلى توفير المياه التي تتسرّب في مستنقعات جنوب السودان وتجفيف مليون ونصف فدان من الأراضي الصالحة للزراعة.

وتم تنفيذ الجزء الأكبر من المشروع، حيث جرى حفر 260 كيلومترا بواسطة شركة فرنسية فازت بعطاء تنفيذ الحفر الذي توقف عند قرية الكونقر عقب نشوب الحرب الأهلية في 1983 بين الحركة الشعبية والحكومة المركزية في الخرطوم.

ورغم انفصال جنوب السودان عام 2011 وهدوء الأوضاع على الحدود مع دولة السودان في الشمال، فإن المشروع لم يتم الحديث عنه مرة أخرى بسبب الأزمات التي طغت على العلاقة بين القاهرة والخرطوم في عهد الرئيس السابق عمر البشير.

وفي ظل العلاقة الجيّدة بين البلدين حاليا عادت أهمية المشروع لتظهر في خطاب النخبة المصرية بما يسمح بفتح المجال لاستكمال الحفر في القناة لأن الجزء المتبقي لا يتجاوز 100 كيلومتر، ويمكن صيانة ما تم حفره سلفا (260 كيلومترا).

ويقول خبراء المياه إن قناة جونقلي تهدف إلى زيادة مياه النيل القادمة من النيل الأبيض وتشكل 15 في المئة، ويمكن الاستفادة منها في إقامة مشروعات زراعية في الدول الثلاث تتحول لاحقا إلى مرتكز لتطوير العلاقات وخلق مساحة كبيرة للتعاون.

عطية عيسوي

مصر حريصة على استكمال مشروع قناة جونقلي المتعثر

وأكد الخبير في الشؤون الأفريقية عطية عيسوي لـ"العرب"، أن مصر حريصة على استكمال قناة جونقلي بهدف توفير نحو 8 مليار من المياه سنويا، كان من المفترض أن يتم اقتسامها بين القاهرة والخرطوم وقت الشروع في القناة، ومع المتغيرات الجديدة لن توجد ممانعات لاستفادة جوبا من المياه الوفيرة أصلا في جنوب السودان.

وأضاف أن مصر تقيم مشروعات عديدة في جنوب السودان، وينشط عدد كبير من الشركات المصرية هناك، حيث تحتاج هذه الدولة البكر لخبرات اقتصادية مختلفة، ويمكن أن تصبح سوقا واعدة ويبقى توفير الأمن والاستقرار هو التحدي الأكبر لاستئناف هذا المشروع، الأمر الذي تعمل عليه القاهرة.

ويتطلب استئناف العمل في المشروع إيجاد حلول للمشاكل المائية العالقة بين الخرطوم وجوبا، والتي تأجل حسمها بعد تشكيل لجنة لبحثها وتقديم حلول منتجة لها عندما حصل جنوب السودان على استقلاله، وهو ما تفكر القاهرة في الدفع به خلال الفترة المقبلة مستفيدة من علاقته القوية بكل من الخرطوم وجوبا.

عام على انفجار بيروت.. لا محاسبة والسياسة تعرقل التحقيق

منظمة العفو الدولية: السلطات اللبنانية تعرقل مجرى العدالة «بوقاحة»

بيروت - مرّ عام على انفجار مرفأ بيروت الذي غيّر وجه المدينة وحصد أكثر من مئتي قتيل وآلاف المصابين والمصدومين، دون أن تُكشف أسبابه أو يحاسب المسؤولون عنه، ويرجع ذلك أساسا إلى العراقيل السياسية التي تعيق التحقيق.

وفي الرابع من أغسطس 2020 اندلع حريق في مرفأ بيروت تلاه انفجار هائل وصلت أصداؤه إلى جزيرة قبرص، وألحق دماراً ضخماً في المرفأ ومعظم الأحياء الشرقية لبيروت، واقتلع أبوابا ونوافذ في المدينة وضواحيها.

وعزت السلطات الانفجار إلى 2750 طناً من مادة نيترات الأمونيوم المخزنة منذ عام 2014 في المعبر رقم 12 في المرفأ.

وفي بلد شهد خلال السنوات العشرين الماضية اغتيالات وتفجيرات وحوادث عديدة لم يكشف النقاب عن أي منها، إلا نادرا، ولم يحاسب أي من منفذيها لا يزال اللبنانيون -وعلى رأسهم أهالي 214 قتيلاً وأكثر من ستة آلاف جريح- ينتظرون أجوبة عن أسئلتهم: من أتى بهذه الكمية الضخمة من نيترات الأمونيوم إلى بيروت؟ لماذا تُركت سبع سنوات في المرفأ؟ ومن كان يعلم بها وبمخاطرها؟ وما هي الشرارة التي أدت إلى وقوع أحد أكبر الانفجارات غير النووية في العالم؟

وتؤكد مصادر قضائية أن الجزء الأكبر من التحقيق انتهى. لكن الحصانات والأذونات السياسية تقف اليوم عائقاً أمام استدعاء نواب ووزراء سابقين ورؤساء أجهزة أمنية وعسكرية كانوا يعلمون بمخاطر تخزين كميات هائلة من نيترات الأمونيوم في المرفأ، ولم يحركوا ساكناً لإخراجها منه.

وسلّط الانفجار الضوء على المرفق الحيوي الذي يعتبر صورة مصغّرة عن مؤسسات الدولة اللبنانية لجهة استشراء الفساد والمحسوبيات والرشاوى ونفوذ قوى سياسية فيه.

وخلال سبع سنوات أحيطت أجهزة أمنية ومسؤولون سابقون وحاليون علمًا بوجود كميات هائلة من نيترات الأمونيوم في مرفأ بيروت، ومن بينهم رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب ووزراء حاليون وسابقون فضلاً عن أجهزة أمن الدولة والجيش والمديرية العامة للأمن العام.

وذكر جهاز أمن الدولة في تقرير أعده قبل أشهر من الانفجار أن اشتعال تلك المواد قد يؤدي إلى انفجار مدمر. وأبلغ لاحقاً السلطات بخطورتها.

وبعد نحو خمسة أشهر على تسلمه الملف، إثر تنحي قاض سابق بسبب ضغوط سياسية، أعلن قاضي التحقيق مؤخرا عزمه استجواب دياب كمدعى عليه، ووجّه كتاباً إلى البرلمان طلب فيه رفع الحصانة النيابية عن ثلاثة وزراء سابقين هم النواب علي حسن خليل (المال) وغازي زعيتر (الأشغال) ونهاد المشنوق (الداخلية) "تمهيداً للادعاء عليهم".

كما طلب الإذن بملاحقة كل من مدير عام الأمن العام عباس إبراهيم ومدير جهاز أمن الدولة طوني صليبا، وادعى على مسؤولين عسكريين سابقين من بينهم قائد الجيش السابق جان قهوجي.

والتهم التي يمكن أن يلاحقوا بها هي "جناية القصد الاحتمالي لجريمة القتل" إضافة "إلى جنحة الإهمال والتقصير"، لأنهم كانوا على دراية بوجود نيترات الأمونيوم "ولم يتخذوا إجراءات تجنّب البلد خطر الانفجار".

ورفض وزير الداخلية محمد فهمي إعطاء الإذن بملاحقة عباس إبراهيم، بينما طلب البرلمان تزويده بأدلة ومستندات إضافية قبل اتخاذه القرار بشأن رفع الحصانة عن النواب والوزراء.

> الكثيرون يشككون في إمكانية التوصل إلى حقيقة ما حصل أو حتى محاسبة أي مسؤول سياسي أو أمني بارز

وانتقدت عدة جهات دولية تأخر صدور نتائج التحقيق المحلي. ودعت أكثر من خمسين منظمة، من بينها منظمتا العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، الأمم المتحدة إلى إنشاء بعثة تحقيق دولية في الانفجار. وكان لبنان رفض إجراء تحقيق دولي.

واتهمت منظمة العفو الدولية الإثنين السلطات اللبنانية بأنها تعرقل "بوقاحة" مجرى التحقيق في انفجار مرفأ بيروت للتوصل إلى الحقيقة وإنصاف الضحايا.

وقالت المنظمة في بيان إن "السلطات اللبنانية أمضت السنة المنقضية وهي تعرقل بوقاحة بحث الضحايا عن الحقيقة والعدالة في أعقاب الانفجار الكارثي الذي وقع في مرفأ بيروت".

وأضافت أن "الجهود التي بذلتها السلطات اللبنانية بلا كلل ولا ملل لحماية المسؤولين من الخضوع للتحقيق عرقلت على نحو متكرر سير التحقيق".

ويعيق غياب المحاسبة والكشف عن الحقيقة التعويضات ودفعات التأمين التي من المفترض أن يحصل عليها الضحايا وعائلاتهم.

ويُنظم أهالي الضحايا الأربعاء، في ذكرى مرور عام على الانفجار، مسيرات للمطالبة برفع الحصانات عن المسؤولين الذين يطلب المحقق العدلي ملاحقتهم.

وخلال مؤتمر صحافي الإثنين أمهل أهالي الضحايا المسؤولين 30 ساعة للبت في مسألة رفع الحصانات.

وقال والد أحد الضحايا إبراهيم حطيط "صَبَرنا حتّى نفد صبرنا... الرابع من أغسطس هو يوم وجعنا".

وأضاف "أمامكم 30 ساعة، انظروا بما ستقومون به في ما يتعلق بمسألة الحصانات والأذونات. ونتمنى أن تفكروا بطريقة صحيحة ولو مرة واحدة".

ويُشكك كثيرون في إمكانية التوصل إلى حقيقة ما حصل أو حتى محاسبة أي مسؤول سياسي أو أمني بارز.

أهالي الضحايا يهددون بالتصعيد